

عن ترسانتها الكيميائية. بعد أربعة أشهر على الهجوم، وفي تحقيق مطوّل، كشف الصحافي الأميركي سيمور هيرش، المعروف بعمله الاستقصائي منذ أن غطّى مجزرة «ماي لاي» خلال حرب فيتنام

وفضيحة سجن أبو غريب في العراق، أن إدارة الرئيس باراك أوباما قد «تلاعبت بمعلومات استخباريّة» في ما يتعلق بالأسلحة الكيميائيّة، إذ تجاهلت المعلومات التي تؤكد أن «جبهة النصرة»

تمكّن الوسائل التقنية والامكانيات لإنتاج كميات كبيرة من غاز السارين. ما يأتي، ترجمة «غير رسمية» لأبرز ما ورد في تحقيق هيرش، الذي نشرته مجلة «لندن ريفيو أوف بوكس»، أول من أمس



المسؤول الاستخباري لهيرش، «إن الجيش السوري لا يملك 3 أيام للإعداد لهجوم كيميائي، سيّما أن الرأس الكيميائي الحربي، محملاً بالسارين، صالح للاستخدام خلال بضعة أيام فقط، إما يستخدم على الفور أو تنتهي صلاحيته. ويتابع المسؤول: أنشأنا نظام استشعار لرد فعل فوري، مثل التحذير من الغارات الجوية. لا يمكن أن يكون تحذيراً على مدى ثلاثة أيام لأن جميع المتورطين يقتلون. إما تنفذه الآن أو تصبح في التاريخ. لا تنفق ثلاثة أيام استعداداً لإطلاق غاز الأعصاب». تجدر الإشارة إلى أن أجهزة الاستشعار لم تسجّل أي حركة في الشهور والأيام قبل 21 آب، بحسب المسؤول الرسمي. وإن عدم وجود تحذير يعني أن واشنطن كانت غير قادرة على رصد الأحداث في الغوطة الشرقية أثناء وقوعها، برأي هيرش. رصدت أجهزة الاستشعار في كانون الأول 2012 علامات على أنها لإنتاج

السارين في مستودع (سوري) للأسلحة الكيميائيّة. لم يكن واضحاً ما إذا كان الجيش السوري يُعدّ لهجوم أو أنه ينفذ سلسلة من الاختبارات على إنتاج السارين. وبحسب المسؤول الاستخباري الرسمي، فقد قال إنه «تبين أنها كانت جزءاً من الاختبارات». وأضاف: «إذا كشفت أجهزة الاستشعار مجموعة من الاختبارات في كانون الأول الماضي دفعت أوباما إلى الاتصال والقول: أوقفها! لماذا إذا لم يصدر الرئيس التحذير نفسه قبل ثلاثة أيام من هجوم الغاز (في الغوطة الشرقية) في شهر آب». في موازاة ذلك، راجع ثيودور باستول، وهو بروفيسور التكنولوجيا والأمن القومي في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا»، الصور التي التقطت من قبل الأمم المتحدة، وخلص إلى أن الذخيرة الصاروخية الكبيرة من المحتمل بنحو كبير أن تكون مصنعة محلياً. وقال لهيرش: «هو شيء يمكن إنتاجه في متجر متواضع». ويضيف: «الصاروخ في الصور لم تتطابق صفاته مع مواصفات أصغر صاروخ معروف في الترسانة السورية».

حصلت سلسلة من الهجمات بالأسلحة الكيميائيّة على نطاق صغير في آذار ونيسان الماضي، وهذا ما أثار اهتمام أميركا بمادة السارين و«جبهة النصرة». ففي ذلك الوقت، أصدرت الحكومة السورية على أن المتوردين يتحملون مسؤولية هذه الهجمات، فيما اتهم الآخرون النظام بذلك. وبحسب الأمم المتحدة، تم تسجيل 4 هجمات كيميائية لكن من دون تحديد المسؤولية.

بعد شهرين، أعلن بيان البيت الأبيض أن الاستخبارات لديها «ثقة عالية» بأن حكومة الأسد مسؤولة عن مقتل 150 شخصاً في هجوم غاز السارين. لكن مرة جديدة، لم يكن هناك تفاصيل. وفي أواخر شهر أيار الماضي، أخبرني المستشار الاستخباري أن «وكالة الاستخبارات المركزية اطلعت إدارة أوباما على «جبهة النصرة» وعملها مع السارين، وأن الوكالة أرسلت تقارير مثيرة للقلق عن جماعات أصولية تنشط في سوريا، كتنظيم «القاعدة» الذي تمكّن من فهم كيفية إنتاج السارين». في

ذلك الوقت، كانت «النصرة» تنشط في المناطق القريبة من دمشق، بما في ذلك الغوطة الشرقية. وفي منتصف الصيف، أشار تقرير استخباري إلى توجه زياد طارق أحمد، وهو خبير في الأسلحة الكيميائيّة، كان سابقاً في الجيش العراقي، أشير إلى أنه انتقل إلى سوريا، وتحديداً إلى الغوطة الشرقية. ويقول هيرش بأن المستشار أخبره بأن «طارق معروف بأنه عنصر من عناصر النصرة، وله سجل حافل في صنع غاز الخردل في العراق وصنع السارين واستخدامه».

في 20 حزيران، أرسل ملخص من أربع صفحات عن تورط «جبهة النصرة» في تصنيع السارين إلى نائب مدير وكالة استخبارات الدفاع ديفيد شيد.

وفي الصيف الماضي، أرسلت سلسلة من البرقيات السرية من سوريا ترداد عن عناصر في «الجيش السوري الحر» اشتكوا لعملاء الاستخبارات الأميركية من اعتداءات متكررة على قواتهم من قبل «جبهة النصرة» و«القاعدة». ووفقاً للمستشار الاستخباري الذي قرأ هذه التقارير، فقد تبين أن «الحر يشعر بالقلق من هؤلاء المجانين أكثر من الأسد».

يثير تشويه الإدارة الأميركية للحقائق المحيطة بهجوم السارين سؤالاً لا مفر منه: هل لدينا القصة الكاملة لرغبة أوباما في السير بعيداً عن تهديده بضرر سوريا بحسب «خطوطه الحمراء»؟ يبدو أن هذا ممكن، فقد واجه معلومات متناقضة: أدلة قوية بما يكفي لإقناعه بإلغاء خطة هجمته العسكرية.

قرار الأمم المتحدة الذي أعلن في 27 أيلول من قبل مجلس الأمن، أقرّ بنحو غير مباشر بأن قوى متمردة مثل «النصرة» ستكون ملزمة بنزع السلاح: «لا يجوز لأي جهة في سوريا أن تستخدم أو تطور أو تنتج أو تحتفظ أو تخزن أو تنقل أسلحة كيميائية». لم يسمّ القرار أي جهة. في الوقت الذي يستمر فيه النظام بالحد من ترسانته الكيميائيّة.

بعد تدمير ترسانة النظام، من السخريّة أن ينتهي الأمر بالنصرة وحلفائها الإسلاميين على أنهم الفصيل الوحيد داخل سوريا الذي بإمكانه الوصول إلى مكونات إنتاج السارين.

(ترجمة رشا أبي حيدر)

لم يكن لدى واشنطن إمكانية الوصول إلى محادثات القيادة العسكرية العليا في سوريا

أغفلت التقارير التي تؤكد قدرة «النصرة» على إنتاج السارين

أجهزة الاستشعار الأميركية لم تسجّل أي تحريك للترسانة الكيميائية قبل 21 آب

## الغذاء مقابل الأموال المجددة: سالك لعاب تجار الأزمة

دمشق - زياد غصن

عادت قضية الأموال السورية المجددة في الخارج لتصدر اهتمامات المشهد الاقتصادي المحلي، وذلك مع توجه الحكومة السورية للاستفادة منها في تمويل مستوراداتها من السلع الغذائية وفق ما نصت عليه قرارات التجميد، التي أصدرتها دول كثيرة مع بداية الأزمة

رغم نجاح سوريا بأكراً في نقل الجزء الأكبر من احتياطاتها الأجنبية المستثمرة في الخارج وشحنها بالطائرات إلى البلاد ومن ثم استثمارها في بنوك بعض الحلفاء، إلا أن تلك «الليقظة» لم تحل دون تجميد جزء من الاحتياطات بموجب قرارات تجميد الأصول المالية للبلاد، والتي صدرت تباعاً خلال النصف الثاني من العام 2011، دون أن يصار إلى إصدار أي تقديرات وبيانات مالية حول حجم تلك الأموال المجددة وتوزعها تبعاً للدول الموجودة فيها.

لكن ومع التوسع الكبير في استيراد السلع الغذائية لتوفير احتياجات السوق الداخلية في ضوء التراجع الحاد في الإنتاج المحلي، والرغبة الحكومية بترشيد استهلاك ما تبقى لديها من احتياطات مالية بالقطع الأجنبي، كان القرار الرسمي بالتوجه للاستفادة من بعض حيثيات ما تضمنته خطوة تجميد الأصول

وصل إجمالي الأموال المجددة في الخارج بداية الأزمة إلى ملياري دولار

السورية في الخارج، وتحديداً لجهة عدم معارضتها إمكانية تحريك هذه الأموال لتمويل مستوردات سوريا من السلع والمواد الغذائية والاحتياجات الإنسانية، الأمر الذي أثار شهية «أمرء» الاستيراد الكبار الذين ذاع صيتهم خلال هذه الأزمة. وهي شهية برزها اقتصادي كبير لـ«الأخبار» بالقول: «بسبب تداعيات الأزمة وتراجع معدلات التجارة وإغراء التجارة مع

القطاع العام في هذه الفترة، فمن الطبيعي أن يحدث هذا التهاوت على الاستفادة من الأموال المجددة».

بدورها، تؤكد مصادر مطلعة أن التقديرات تشير إلى أن إجمالي الأموال السورية المجددة في الخارج بداية الأزمة كانت تصل إلى نحو ملياري دولار موزعة على دول عدة، منها مبلغ كبير يصل لنحو 700 مليون دولار موجود في إحدى الدول. وأضافت تلك المصادر أن الحكومة ناقشت سابقاً إمكانية إجراء تقاص بين الأموال المجددة والديون المترتبة على سوريا (المقاصة هي استبدال الديون بالأموال المجددة في الحسابات) لصالح بعض المنظمات والمؤسسات العربية والدولية، إنما تم التريث حين توضح فرص استعادة البلاد لتلك الأموال.

وأيضاً تكن التقديرات المتعلقة بحجم الأموال المجددة حالياً، فإن الغموض الذي يلف طريقة تعاطي الحكومة مع ملف استثمار الأموال المجددة في تمويل مستوراداتها من السلع الغذائية أخذ يثير نقمة العديد من

التجار والمستوردين، الذين يؤكدون أن الحكومة تفضل فيما بينهم لجهة إعلامهم بالدول التي تتواجد فيها هذه الأموال من جهة، أو باستبعادهم نهائياً دون مبررات موضوعية وقانونية من جهة ثانية. وهذا الغموض يتمثل كذلك، كما يشرح مصرفي، في حجم الأرباح التي يجنيها التجار والمرتبطة بطبيعة شروط تعاقد المؤسسات الحكومية مع هؤلاء، والسعر الذي يتم على أساسه بيع الدولار أو اليورو لهم، وأيضاً قيمة العمولة التي يتقاضاها التجار، سواء تلك الناجمة عن عمولة مباشرة أو عن فرق سعر بيع القطع.

على غرار المقايضة الشهيرة بين العراق والأمم المتحدة قبل الغزو الأميركي، والتي حملت عنوان «اللفظ مقابل الغذاء»، يتداول السوريون اليوم شعاراً جديداً مفاده «الغذاء مقابل الأموال المجددة»، في إشارة لا تخلو من «سخريّة مؤلمة» للحالة الاقتصادية التي وصلت إليها بلادهم بفعل الاستغلال الممنهج لتجار الأزمة وغياب الإدارة الاقتصادية الرشيدة.